

# إعادة الأمل تمنع تحول المساجين الشباب إلى قنابل موقوتة

## دول عربية شرّعت العفو عن المساجين ولم تتبن خططا لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم



تكوين للحصول على عمل بعد العقوبة

المادية تجبر البعض على التردد في القطع مع ماضيهم الإجرامي وعلى عدم تبني قناعات جديدة وتغييرات يصلحون بها شؤونهم ومسار حياتهم. وأكد أستاذ علم النفس حسين، والذي أطلق من قبل مبادرة لتأهيل الشباب المفرج عنهم نفسيا لم ترى سبيلا للتفكير، أن برامج التأهيل بحاجة إلى تمويل حكومي ضخم، ولا تستطيع منظمات المجتمع المدني بمفردها تحمله، لأن تأهيل الشباب يحتاج حوالي 2500 دولار ويخضع لبرنامج طويل الأمد ومكثف لضمان تجاوزه التأهيل بنجاح. ويذهب البعض إلى التأكيد أن الشباب المفرج عنهم يواجهون مشكلات معقدة قد يصعب حلها حتى مع وجود مراكز التأهيل، على رأسها العامل الأسري أو محيطهم الاجتماعي، ما يحول دون التعامل معهم بشكل طبيعي أو كما كانوا في السابق.

ويقول أستاذ الطب النفسي بجامعة عين شمس في القاهرة، إبراهيم مجدي حسين، إن هناك العديد من الشباب الذين أضخوا من دون عمل ويترددون على المحاكم يوميا، بسبب دعاوى أخرى وجديدة مثل الطلاق ويدخلون في شجارات لفظية وجسدية مع أقربائهم داخل الأسرة وخارجها، بالتالي فإن الإفراج عنهم من دون تأهيل يشبه الأسد الذي يطلق سراحه من دون ترويض، ويكون الحل أمامهم العودة مرة أخرى إلى ما كانوا عليه أو الانتقام لأنفسهم.

### قوة دفع معنوية ومادية

تبرهن أهمية تأهيل المساجين لحياة اجتماعية سليمة على حاجة الشباب بعد الخروج من السجن إلى قوة دفع اقتصادية وثقافية واجتماعية تدمجهم من جديد في المجتمع، فالحاجة

نابعة أساسا من المؤسسات الأهلية الحكومية، وليست من أفراد لتكون استراتيجية عامة تيسر عليها لسنوات طويلة، وتضمن تحقيق نتائج إيجابية لمواجهة التقلبات العديدة التي يمر بها الشباب المفرج عنهم، ارتكنا إلى طبيعتهم التي تجعلهم أكثر عرضة لتغير مواقفهم.

ويرى خبراء في علم النفس أن مكن الخطورة يتمثل في أن الشباب المفرج عنهم يصرون على سلوكياتهم القديمة ويواجهون مشكلات نفسية وصراعا داخليا عميقا، في ظل شعورهم بالانطواء ورفضهم لكل ما يجري من حولهم. في الوقت ذاته هم غير قادرين على التعبير عن هذا الرفض، ما يجعلهم في غربة حقيقية تدفعهم إما إلى مغادرة البلاد وإما إلى الرجوع لنفس الممارسات ونمط الحياة والسلوك الذي دخلوا بسببه إلى السجن.

القومية، وفي إطار لجنة العفو الرئاسية التي تم تشكيلها في العام 2016 بهدف الإفراج عن عناصر لم تتورط في العنف، وأفرجت حتى منتصف العام الماضي عن 3460 متهما، لكنهم خرجوا إلى المهجول دون مراقبة أو تأهيل.

وأكد عماد علي وهو سجين سابق في تصريح لـ "العرب" أن "عملية التأهيل التامة تكاد تكون غائبة داخل السجن أو خارجها، وكان ذلك سببا في عدم قدرته على التأقلم مع الحياة الاجتماعية الطبيعية بعد عامين من إنهاء فترة العقوبة، مع زيادة قناعة المحيطين بأن إقدامه بمراجعات نمط حياته هو نوع من الخوف أو العمالة لأجهزة الأمن، فيما نظر له آخرون على أنه تخلى عن مبادئه، وفي الحالتين هناك صعوبات في التواصل داخل الدوائر الاجتماعية الضيقة". ويرى عماد أن عملية التأهيل لا بد أن تبدأ من داخل السجن وتكون

أخذت العديد من الدول العربية سياسات تقوم على زيادة الإفراج عن المسجونين الذين قضوا فترات سجنية طويلة وأثبتوا حسن السلوك والانضباط داخل المؤسسة العقابية، خصوصا من الشباب الذين أمضوا أكثر من ثلثي فترة الحكم، لكن غاب عن هذه السياسات اتخاذ قرارات موازنة تضمن تأهيلهم لاستئناف حياة طبيعية في مجتمعاتهم، وطغت الخطط الأمنية عبر تشديد الملاحقة والرقابة على الخطوات الفكرية والاجتماعية والنفسية التي تتحكم في قرارات هؤلاء الشباب باعتبارهم أكثر قابلية للانغماس في العنف أو الجريمة أو التطرف.

الذين لم يكن يتفق معهم في الآراء ووجهات النظر حول الكثير من المسائل ومن بينها الأسباب التي دفعت بهم إلى السجن.

وفي المقابل كانت حسرة أبويه وإخوته ونظراتهم له أثناء الزيارة والمحادثات تتشعره بالذنب، بعد أن انقطعت علاقاتهم بعدد كبير من معارفهم منذ احتجازه، بل كان سببا في عدم التحاق ابن عمه بكلية الشرطة، ما ضاعف المشاكل العائلية بالنسبة إليه وإلى أسرته.

### دون تأهيل لا يتحقق الاندماج

تؤكد تجربة إمام حجم ما يواجه غالبية الشباب من مصاعب مشتركة عقب الإفراج عنهم، منها رفض الكثير من الجامعات عودتهم إليها إذا كانوا طلبة قبل دخول السجن لأسباب قانونية، وعدم القدرة على إيجاد فرص عمل باستثناء القيام بأعمال بسيطة مؤقتة غالبا، ما يعرضهم لانكسار جعلهم أسرى غرفهم، وتعجل بسقوطهم في ارتكاب أخطاء أخرى تعيدهم إلى السجن.

وتكشف حالة إمام وغيره من الشباب خطورة غياب التأهيل للمسجونين ممن أنهوا فترات عقوبتهم ما يحرمهم من إعادة دمجهم في المجتمع على أسس سليمة، ويجعلهم قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، حال شعروا أنه لا أمل في مواصلة حياة طبيعية اجتماعيا وعائليا ومهنية.

وتضم بعض الدول العربية القليل من مؤسسات ومراكز التأهيل للمسجونين، أشهرها "مركز الأمير محمد بن نايف للصحة والرعاية" بالمملكة العربية السعودية، ومركز "هداية" بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومؤسسة "محمد السادس" في المغرب، بالإضافة إلى مراكز التأهيل والإصلاح التابعة للإدارة الحكومية ذاتها في الأردن. وأفرجت مصر مثلا عن الآلاف من الشباب المسجونين، بقرارات عفو رئاسية دورية في الأعياد والمناسبات

أحمد جمال صحافي مصري

القاهرة - أنهى محمد إمام، الطالب بكلية الهندسة جامعة سوهاج في جنوب مصر، فترة العفوية التي قضاه داخل أحد السجون متهما في قضية إتلاف مقرات حكومية، ليجد نفسه ملفوظا من الجميع بمن فيهم أسرته التي صدمت بأن يتواجد ابنها المتفوق دراسيا بين المجرمين والإرهابيين داخل السجن.

ومنذ أن خرج إمام من السجن، مطلع العام الجاري، وهو يمكث في غرفته المظلمة التي تشبه كثيرا زنزانته التي قضى فيها أكثر من خمس سنوات، بعد أن خسرت كل شيء، بدءا من علاقته بأسرته ومرورا بكلية التي أصدرت قرارا بفضله، ونهاية بالمجتمع المحيط به، حيث لاحظ نظرات الاحتقار والنمذ، بالرغم من أنه لم يكن يرغب سوى في أن يعيش حياته من جديد.

### التأهيل لا بد أن يبدأ من السجن، نابعا أساسا من المؤسسات الحكومية، وليضمن أفراد ليكون استراتيجية عامة يسير عليها لسنوات، ويضمن تحقيق نتائج إيجابية

ويرفض الشباب البالغ من العمر (26 عاما)، الحديث مع غالبية من حوله، وتواصلت معه "العرب" بصعوبة بعد إقناع أحد أصدقائه المقربين، وكشف جزءا من حياته التي يغلب عليها اليأس والإحباط. قال الشاب عله يخفف من ضغوطه النفسية التي أضحت عبئا لا يستطيع تحمله، إنه عانى طوال فترة السجن من الاضطراب النفسي والفكري، لأنه كان محاطا بمجموعة من السجناء

# المغرب يتبنى برامج رسمية لإعادة إدماج السجناء الشباب في المجتمع

بكل الحقوق المتعارف عليها في قطاع التشغيل، وكذا مستحقاتهم من أجر وتأمين، كضرورة للحفاظ على علاقة السجناء بالعالم الخارجي، ومساعدته على أخذ المبادرات الإيجابية، بما في ذلك تطوير مؤهلاته عبر التكوين المهني ومزاولة مهنة.

واعتراف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السابق، أن للتشغيل أثرا حقيقيا في تقوية النزول على المستويين النفسي والاجتماعي، لأنه يغرس فيه الشعور بالمسؤولية ومعنى الواجبات، وأهمية بذل الجهد وإعادة ربط العلاقات الاجتماعية، وإعادة اكتشاف مواطنته. وعلى المستوى الحكومي لفت، لحسن الداودي، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكومة، إلى أن إعادة الإدماج يجب أن تتم بجلب تخصصات جديدة ومستقبلية مطلوبة في سوق الشغل لفائدة النزلاء الشباب، لأنه إذا لم يتفهم الكوئين، يمكن أن يعودوا إلى الجرائم. وأوضحت لطيبة الشيهابي، الكاتبة العامة بوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، أن "الوزارة تقترح في سياق المذكرة الموقع عليها وضع برنامج تكوين خاص في مهن قطاع السيارات لفائدة السجناء، باعتباره أحد أبرز الصناعات المزدهرة في المغرب لإعطائهم فرصة لكسب مهارات تقنية في الميدان، كما ستعمل على مساندة المستفيدين من هذا العرض، لولوج سوق الشغل".

التحقيق وعدم الثقة في قدراته بالأساس، "ما يؤدي في النهاية إلى وصم السجن وجعله يعيش على هامش المجتمع". وتعتبر حماية المجتمع وعملية إعادة إدماج السجناء من المهام الأساسية التي تقوم بها المؤسسات السجنية المغربية في العقد الأخير، ولهذا يرى المندوب العام لإدارة السجن أن الإشكاليات المرتبطة بتشغيل السجناء تتمثل، أيضا، في مدى "بلورة إطار تنظيمي وقانوني لتشغيل السجناء داخل المؤسسات السجنية يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم الدراسية والجنائية"، إلى جانب "القوانين التي يجب اعتمادها عند اقتراح مقتضيات قانونية خاصة بتشغيل السجناء داخل المؤسسات السجنية".

وحسب إحصائيات المندوبية السامية للسجون يوجد 90 في المئة من السجناء الذين يقل مستواهم الدراسي عن الإعدادي، 40 في المئة منهم مدانون بعقوبات متوسطة وطويلة الأمد، وغالبيتهم كانوا إما مستخدمين أو يشتغلون في مهن حرة، وهذه المعطيات تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار خلال التفكير في أي مبادرة لتشغيل السجناء، الذين تظهر الإحصائيات أن نسبة مهمة منهم في مرحلة الشباب أي في فترة تسمح لهم ببذل الجهد البدني والعقلي ومباشرة عدة أعمال.

ودخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على خط تشغيل السجناء الشباب بشكل خاص في إطار البرنامج العام لتفكيك العقوبة مع تمتيعهم

قانون الشغل المعمول به وطنيا، وتحديد علاقة المشغل بالسجين، حيث أن التساؤل المطروح هل بإمكانه إبرام عقود مع المشغل، أم يتطلب ذلك اتفاقية مع إدارة المؤسسة، وعقود التزام من طرف السجناء مع الإدارة؛ وما السبيل إلى حل المنازعات المحتملة بين السجناء والمشغل؟ وأشار عبدالقادر بنخالد، المدير الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب بجهة الرباط سلا القنيطرة، إلى أن ولوج السجناء الشباب سوق الشغل يبقى عسيرا في العالم بأسره، وليس في المغرب فقط، وذلك راجع بالأساس إلى ضعف التكوين والإحكام المسبقة الراسخة عن السجناء والتي تقوم على

إعداد برنامج دعم المقاولات الصغرى والتشغيل الذاتي لفائدة السجناء السابقين في إطار الاستراتيجية المندمجة لإعادة الإدماج السوسيو-مهني لجعل الفضاء السجني مدرسة للفرصة الثانية، ووسطا لإعادة الإدماج والتعلم واكتساب الخبرات وتغيير نمط العيش. والتشغيل حسب محمد التامك يتج "تأهيل السجناء في مهنة لا تتطلب في الغالب مستويات تعليمية كبرى، وتساعد على اكتساب مهارات في مجالات إنتاجية تاهلهم للاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج"، لكن الإشكال القائم لتشغيل السجناء الشباب يشمل ملازمة ضوابط تشغيلهم مع مقتضيات

والصناعة التقليدية، والمطاعم، والفلاحة، والبناء.

ولا يقتصر الاهتمام الذي توليه الدولة للمحكومين بفترات قصيرة أو متوسطة بل كذلك الذين تمت إدانتهم في قضايا التطرف والإرهاب وشاركوا في برنامج "مصالحة" الرامي إلى إعادة إدماج السجناء، ومصالحتهم مع المجتمع، ويوجد حتى الآن 18 شخصا من بين المستفيدين من البرنامج. وفي هذا الصدد قال محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجناء وإعادة الإدماج، إن تشغيل السجناء الشباب يبقى "مكونا مهما من مكونات الاستراتيجية الجديدة للمندوبية العامة في مجال تهئئ السجناء للإدماج"، ويتيح أمامهم "فرص التكوين والعمل والإنتاج".

وشدد عبدالقادر بنخالد، المدير الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب بجهة الرباط سلا القنيطرة، على ضرورة التوافق على نموذج مغربي لتشغيل السجناء، يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع والثقافة المحلية، داعيا إلى اعتماد مقاربات جديدة، تنطلق من إقرار تشريع جديد للشغل موجه وملام "الأمر الذي لا يوجد حاليا"، فضلا عن اعتماد مسارات ملائمة وقابلة للتطبيق بالنسبة إلى المقاولات.

ولإتاحة فرصة للسجناء الشباب لاكتساب مهارات في مجالات اقتصادية تستجيب لمتطلبات سوق الشغل، وتحافظ على حقوقهم ومصالحهم الاجتماعية، تم

محمد مامون العلو صحافي مغربي

تحرص المؤسسات الرسمية وشبه الحكومية بالمغرب على وضع خطط لتأهيل السجناء داخل المؤسسات السجنية حتى يندمجوا في المجتمع بعد قضاء محكوميتهم، والغاية من ذلك هي إعادة التأهيل الاجتماعي للمساجين لكي ينتقلوا بعد الإفراج عنهم إلى مجتمعهم كأفراد فاعلين ومشاركين في تنمية مجتمعهم.

يقول حقوقيون إن استراتيجية إعادة تأهيل السجناء الشباب تتطلب إحداث جيل جديد من التكوينات في الحرف والمهن الواعدة والمتنوعة داخل المؤسسة السجنية ومواكبة السجناء حتى بعد خروجه.

وفي إطار الاهتمام باحتياجات السجناء بعد الإفراج عنهم وتمكين نزلاء المؤسسات السجنية من تحقيق اندماج اجتماعي ومهني ملائم دون تمييز أو استثناء، وذلك بمجرد إطلاق سراحهم، انطلق البرنامج الوطني لدعم المشاريع الصغرى والتشغيل الذاتي لفائدة السجناء السابقين.

ويقوم برنامج دعم المقاولات الصغرى والتشغيل الذاتي لفائدة السجناء السابقين على تقديم دعم مالي أو توفير التجهيزات للسجناء السابقين الحاملين لمشروع فردي، يرتبط على الخصوص، بقطاعات التجارة، والصناعة والخدمات،



أمل في مستقبل أفضل